مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:135 (من 21 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

أفغانستان بعد عام من حكومة الوحدة الوطنية

- **السلام:** مفاوضات السلام مع طالبان.....4
- تغيير الزعامة في طالبان.....4
- **الأمن:** ظهور داعش شرقي أفغانستان.....5
- الحرب في الشمال، وسقوط ولاية كندز.....6
- **الخلافات:** من تقاسم السلطة إلى خلافات داخلية.....7
- ماذا ينبغي عمله؟.....7

عام على الحكومة الأفغانية.. الاقتصاد والفساد والسياسة الخارجية

- **الوضع الاقتصادي**.....8
- **الفساد الإداري**.....10
- **اللجوء والفرار من البلد**.....11
- **السياسة الخارجية**.....12
- خطأ السياسة الخارجية.....13

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مرور عام على "حكومة الوحدة الوطنية"، في أفغانستان، إذ تشكلت قبل عام وإثر تقاسم السلطة بين مرشحين منافسين لم تحسم الانتخابات أمرهما.

وقد أمل الأفغان بعد تشكيل هذه الحكومة بأن البلد قد نجى من أزمة، لكنه وبعد عام يعيش أزمة حقيقة. ولم تتحق الوعود التي قطعها المرشحان بسبب ضعف الزعامة من جهة والخلافات الداخلية من جهة أخرى.

وأعتبر إحلال السلام بداية من أهم أولويات البلد، وتم من أجله توقيع اتفاقيات أمنية مع أمريكا والناتو، لكن عملية السلام تدحرجت طيلة عام مضى، ووصل الوضع الأمني إلى سقوط مديريات وحتى سقوط ولاية. إلى جانب ذلك سائت الأوضاع في المجال الاقتصادي، والسياسة الخارجية، وساد الفساد الإداري، وقد فقد الأفغان آمالهم بالمستقبل. هذه الأمور ناقشها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان بعد عام من حكومة الوحدة الوطنية

مرت سنة على "حكومة الوحدة الوطنية"، في أفغانستان وهي لا تزال تسير عرجاء. حكومة وعد زعمائها الشعبَ بكل خير ولم يعملوا بعد بأي وعد.

ويمكن أن نطلع على ضياع آمال الشعب بفراره أفواجا من البلد، حيث يغادر مئات الآلاف وخاصة الشباب، رغم خطر الموت ويتمنون الوصول إلى أي جزء في أوروبّا. ومن المتجهين إلى الغرب من تلتقمه أمواج البحر ليصبح لقمة للأسماك والحيتان.

وتقف الحرب عاملا أساسيا خلف كل هذه المشاكل، ومن هنا وعد الرئيس أشرف غني أثناء حملاته الانتخابية بأن إحلال السلام سيكون على صدر قائمة أولوياته.

السلام:

مفاوضات السلام مع طالبان

السلام عملية مشتركة وليست منفردة ينفرد أي صانع بها ويحمّلها على غيره، إلا أن يكون هذا الغير قد فقد كل قواه جرّاء الحرب ولم يملك خيارا غير لاستسلام. وتكمن مشكلة "حكومة الوحدة الوطنية"، في أنها ترى السلام في دمار الطرف المقابل، وبما أنها لا تملك شيئا في ذلك، فتتمنى من باكستان بأن تصنع لها الهدف، والحال أن تجربة حامد كرزاي أظهرت بأن محاولات السلام يجب أن يجريها الأفغان بأنفسهم.

إذا رأت الحكومة الأفغانية بأن باكستان تملك حركة طالبان الأفغانية تماما، وأن أفغانستان تستطيع أن تحمل باكستان بمنح التنازلات على إجبار طالبان للاستسلام، فإن ذلك حساب غير صحيح بالمرة، ولا تخدع بها إلا نفسها.

وفيما منحت أفغانستان أي تنازل للجانب الباكستاني فإن الأخير سوف يطلب ضمانا للحصول على هذا التنازل لفترة أطول. وهو ضمان لا يحتوي عليه استسلام طالبان للحكومة الأفغانية، بل يكمن في إشراك العناصر الموالية لباكستان في الحياة السياسية.

وقد ظهرت مطالب طالبان في رسالة الملا أختر محمد منصور زعيم طالبان الجديد بمناسبة العيد، وهي انسحاب القوات الأجنبية من البلد، وإلغاء جميع الاتفاقيات الأمنية مع الدول والمنظمات وتنفيذ الشريعة الإسلامية. ولا تقدر باكستان أو أي دولة أخرى لتصرف حركة طالبان من هذه المطالب.

وفيما استعدت الحكومة الأفغانية بأن تمنح مثل هذه التنازلات لحركة طالبان من أجل السلام، فإنه أمر لا يحتاج وساطة باكستانية، ويمكن إجرائه عبر تفاهم أفغاني بين الذات.

تغيير الزعامة في طالبان

بعد الإعلان بوفاة الملا محمد عمر، حاولت وسائل إعلام داخلية ودولية بأن تثبت أن خلافات حادة حلت بحركة طالبان وأن الحركة ستنقسم، وقد ظهر أن هذه التوقعات لم تكن في محلها.

أجرت الحكومة الأفغانية جولتين من مفاوضات السلام في أورومتشي وإسلام آباد مع أناس لم يكونوا مندوبي حركة طالبان حقا. وكانت تلك مهارة باكستانية بأن أحضرت إلى الجلسة أناسا نيابة عن طالبان،

ويقول المسؤولون الباكستانيون حاليا، إن الإعلان بوفاة الملا عمر أحدث خلافات في الحركة وتم تأجيل المفاوضات إلى مستقبل غير معلوم.

والحقيقة أن الملا أختر منصور يملك خيارات التنفيذ في حركة طالبان منذ 2010م، وكان إحداث مكتب قطر من إنجازاته. وكان القبول بإحداث عنوان للمفاوضات يعني أن الحركة ترغب في السلام، لكنها ترى أولا أن تنتهي مشكلة "الاحتلال"، بانسحاب كامل للقوات الأجنبية. ويعني ذلك أنه ينبغي حل هذه المشكلة مع أمريكا، وأن استمرار التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان أمر يعيق مفاوضات السلام.

في الجانب الدولي مع أن أمريكا والصين رحّبتا بمفاوضات السلام بالوساطة الباكستانية، لكن أمريكا آثرت الصمت حتى الآن بشأن إلغاء الاتفاقية الأمنية والانسحاب الكامل من أفغانستان وهما ضمن شروط طالبان كما سلف.

ترى حركة طالبان إلى الصين كقوة إقليمية يُعتبر حضورها في المفاوضات ضمانة لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، لكنه يبدو أن الصين أيضا تقلق عن وضع أفغانستان بعد انسحاب القوات الأجنبية، ومن هنا لا تريد أن تبدي رأيا، وخاصة أن التقارير عن تواجد داعش في أفغانستان شكّلت تحديا جديدا، وخلقت اضطرابات جديدة، وتكبّر أمريكا من شأنه يوميا.

الأمن:

ظهور داعش شرقي أفغانستان

يرى البعض بأن حركة طالبان كانت الجهة الوحيدة التي تقاتل القوات الأجنبية طيلة 13 سنة الماضية، وتواجه الحركة الآن منافسا جديدا باسم داعش شرقي أفغانستان، وهي مجموعة تريد بسط سيطرتها إلى مناطق أخرى. وأشار الملا أختر منصور في رسالته بمناسبة العيد إلى هذا الأمر، وقال: "إن المحتلين يريدون أن يصنعوا مجموعات جديدة".

إن ظهور داعش مشكلة بالنسبة لحركة طالبان من جهة، ومن جهة أخرى له رسالة خطر لدول المنطقة، وقد حيّر الأمر مسؤولي الأمن في هذه الدول ليعلموا إن كان داعش أكثر خطرا أم طالبان؟ وبما أن طالبان أكّدت

دوما على أهداف وطنية وداخل أفغانستان، وفي المقابل يريد داعش إحداث خراسان الأكبر، فإن الدول في رأيها تصنّف السيء والأسواء -برأيها-، فتصنف طالبان بالسيء وداعش بالأسواء.

إن إظهار داعش كبيرا أمر في صالح طالبان، ويلفت نظر دول المنطقة نحو طالبان كقوة مؤثرة في مواجهة داعش.

الحرب في الشمال، وسقوط ولاية كندز

منذ مطلع 2015م، حاولت حركة طالبان توسيع الحرب نحو المناطق الشمالية، ويبدو أنها نجحت في هذه الخطة. جنوب أفغانستان حيث انطلقت حركة طالبان، وكان المحللون يرون قبل عامين بأن الحركة لا تملك شعبية في الشمال، وظهرت الآن بأنهم سجّلوا إنجازات كبيرة في الشمال.

لا شك أن ضعف "حكومة الوحدة الوطنية"، سبب قوة لحركة طالبان، وخاصة الآن إذا سيطرت حركة طالبان على ولاية كندز، ظهر الضعف جليا، لكن أسباب انفصال الشعب عن الحكومة والتوجه نحو طالبان تشكلت أيام حكم كرزاي. أخطاء لم تُرفع أي خطوة لإصلاحها.

صناعة المليشيا على أسُس قومية، كانت تذكر بالألوية القومية أيام حكم الشيوعيين، ووفر ظلم المليشيا مع السكان العزل موضع قدم لطالبان في كندز إلى أن سيطرت على الولاية كاملة.

وحمل سقوط كندز في الذكرى السنوية الأولى لـ"حكومة الوحدة الوطنية"، رسالة واضحة للمجتمع الدولي وللحكومة نفسها، وهي أن حركة طالبان أصبحت أقوى من قبل ولا يمكن لأي قوة أن تغض الطرف عنا.

في أوضاع تُعقد مؤتمرات من أجل دعم أفغانستان عبر تعاونات إقليمية، ورجت دول المنطقة بأن يتم بناء أنابيب الغاز والنفط على الأراضي الأفغانية إلى دول أخرى، في مثل هذه الأوضاع تريد حركة طالبان بتواجدها القوي في الشمال أن تقول لهذه الدول، إننا طرف مهم في اللعبة أيضا.

ولاية كندز ذات أهمية استراتيجية كبيرة، وقد سيطرت حركة طالبان أيام أن حكمت أفغانستان على الشمال الأفغاني بعد أن سيطرت على هذه الولاية. بفارق أن بدخشان وتخار كانت تحت سيطرة "تحالف الشمال"، لكن اليوم تسيطر طالبان على أجزاء كبيرة لولاية بدخشان، وعلى أجزاء لبغلان، ومن هنا تقع ولاية تخار وبغلان أمام تهديد مباشر لطالبان.

الخلافات:

من تقاسم السلطة إلى خلافات داخلية

في بلد يُعتبر التوجه الشخصي فيه عملا بطوليا، لا ينتج تقاسم السلطة بين مرشحين منافسين أحسن من الذي نراه اليوم. بعد عام كامل لم تكتمل الحقب الوزارية بعد، والخلافات على اللجان الانتخابية على حالها، ولم تُصدر بطاقات الجنسة الإلكترونية بسبب الخلاف على مصطلح الإسلام والقوم.

وجمع الرئيس والرئيس التنفيذي ومع كل منهما النائب الأول والثاني، جمعا كبيرا من المستشارين لا تظهر أي فائدة منهم. ووضعوا من أجل رواتبهم ضريبة تقدر 10% على رصيد الهواتف، ليضعوا حمل هذه الجماعة العاطلة على الشعب.

ولم تتحق وعود أشرف غني لمكافحة الفساد، بل أصبح الفساد أكثر تفشيا من أيام كرزاي، ووصل أوساط القوات العسكرية، وهناك في البرلمان الأفغاني من يدعي بأن مقار الجيش يتم بيعها للمخالفين.

ومن أجل إحلال السلام تم استخدام قادة عسكريين ذوي خلفية قتل من أيام الشيوعيين، لأنهم أصحاب تجربة وخبرة، لكن ذلك لم ينفع أيضا. وفي سقوط المديريات تحدثوا عن "انسحاب فنّي"، من أجل الحافظ على الدماء، وهي ذريعة يتخذونها في سقوط كندز أيضا.

ماذا ينبغي عمله؟

هذه الحكومة لم تنجز لا في حرب ولا في سلم. إننا نرى في أفغانستان حكومة تجسمت فيها كل مظاهر الفشل. وإذا أرادت هذه الحكومة بأن تُخرج البلد من هذه الأزمات فعليها الآتي:

- إحداث تغيير في سياسة السلام، والتوجه نحو مفاوضات حقيقة،
- إحداث وساطة محايدة لتوفير الأرضية وبناء ثقة متبادلة من أجل محادثات مباشرة،
- فيما لا تقدر الحكومة إجراء هذين الأمرين، فعليها الاستقالة وتسليم السلطة إلى حكومة مؤقتة،

والمجتمع الدولي إذا أرادت حقا أن تساعد أفغانستان، عليها أن تدعم هذه الخيارات، وإلا ستتوجه أفغانستان نحو أزمات أعنف وأوضاع أسوء.

عام على الحكومة الأفغانية.. الاقتصاد والفساد والسياسة الخارجية

لا تنحصر مشاكل الحكومة الأفغانية الائتلافية في ازدياد الموانع على طريق السلام، وتوسع الحرب والخلافات الداخلية، والتي سلبت الآمال من الشعب، بل وبشكل عام سجّلت هذه الحكومة نكسة في كل شيء. بناء على بعض الإحصاءات[1]، غالبية الشعب ليست راضية عن أداء الحكومة طيلة هذا العام.

واجهت "حكومة الوحدة الوطنية"، مشاكل عدة في كثير من الأمور، ويُقَدّر بأن تواجهها في المستقبل أيضا. ويبدو أن العام القادم سيكون مصيريا في بقاء الحكومة، ويبدو ذلك صعبا جدا.

الوضع الاقتصادي

فور تشكيل الحكومة الحالية ارتفع مستوى البطالة في البلد[2]، وتراجعت العملة الأفغانية بشكل غير مسبوق طيلة 14 سنة الماضية[3]. وأثر الوضع الأمني على بعض مشاريع استثمارية وتجارية فعلّقها.

---

[1] راجع الرابط التالي:
http://www.dw.com/en/dashed-hopes-a-year-into-afghanistans-unity-government/a-18748050
http://www.tolonews.com/TOLOnews_photo/pdf/TOLOnews_4th_NUG_approval_rating_August_2015.pdf

[2] يقول رئيس اتحاد العمال الأفغاني بأن 13 مليون أفغان يعانون من البطالة. (راجع العدد 131 من تحليل الأسبوع).

[3] في يناير من 2005م، كان سعر أفغاني واحد 47 دولار، بداية عام 2014م، وصل سعر أفغاني واحد إلى 56,33 دولار، والآن استقر السعر 65 دولار. (راجع العدد 131 من تحليل الأسبوع).

مع أن الحكومة استطاعت بأن ترفع دخلها 10%، لكن هذا الارتفاع إنما اكتفى لـ28%، من الميزانية الاعتيادية، ولـ54% من الميزانية التنموية، وكانت البقية على المساعدات الدولية[4].

إلى جانب ذلك، وضعت الحكومة أخيرا 10% ضريبة على رصيد خطوط الاتصالات مما سيزيد دخل الحكومة، وكان متقرح المانحين الدولين من قبل على الحكومة بأن تزيد من دخلها. وقد أدركت الحكومة الأفغانية أن كثيرا من المانحين الدولين توجهوا نحو سوريا، والعراق، وأوكرانيا، واللاجئين في أوروبّا ويدفعون مساعداتهم لهم.

قبل بضعة أشهر زادت الحكومة من ضريبة الدكاكين، إلا أن أصحاب الدكاكين قاموا بالمظاهرة، وأغلقوا دكاكينهم. وبعد هذه التجربة أقدمت الحكومة على وضع ضريبة على رصيد شبكات التواصل من دون أن تثير الشعب في رفع دخلها.

تظهر أرقام الربع الأول من العام الهجري الشمسي 1394، أن تصدير أفغانستان ارتفع 61%، وانخفض الاستيراد. ويرجع عامله الأبرز إلى ارتفاع سعر "شيرين بويه"، في الأسواق العالمية، وازدياد محاصيلها في البلد، وهو ما رفعت مستوى تصدير أفغانستان عام 1394 في الربع الأول. أما انخفاض الاستيراد هذا العام فيرجع عامله إلى اختفاء الفلوس أو انخفاض الطلب. ولكن إذا قلت البطالة في البلد، وتزداد موارد الدخل، فإن الاستيراد أيضا سيرتفع. وهذا الإنجاز التجاري لم تكن من فعل الحكومة، بل كانت نتيجة للوضع العام في الأسواق الأفغانية والدولية.

وباختصار، لم تحدث الحكومة الأفغانية في العام الماضي أي تغيير في "مائدة" الشعب، وهو ما وعد به كل طرف أثناء الحملات الانتخابية، وبناءً على بعض الإحصاءات أثرت الحكومة سلبا على "موائد" المواطنين[5].

[4] نفس المصدر.

[5] راجع الرابط التالي:
http://www.tolonews.com/TOLOnews_photo/pdf/TOLOnews_4th_NUG_approval_rating_August_2015.pdf

الفساد الإداري

نهاية عام 2014م، تم عقد مؤتمر لندن وقدّم فيه الرئيس الأفغاني أشرف غني مقالا له بشأن الإصلاحات. وتم فيه توضيح خطة الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد. وادعت الحكومة بأن ترفع الخطوات الآتية:

- إحداث مهمة خاصة لمكافحة الفساد، مع وقت محدد وصلاحية تنفيذية،
- إجراء إصلاحات في إدارة المحاسبة العامة،
- إحداث لجنة توفير وطنية، تدير العقود الكبيرة لتخرج البلد من الفساد،
- تجهيز القضاء العالي لتنفيذ إصلاحات فيه، لرفع رواتب القضاة وتوفير التسهيلات لهم،
- على جميع المسؤولين الحكوميين تسجيل ممتلكاتهم،
- بدء النظام المصرفي عبر الهواتف،
- إعادة النظر في قوانين وطرق عمل أحدثت الفساد الإداري،
- إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي،
- إجراء إصلاحات في النظام القضائي،
- وغيره[6]

ولكن لم يتم بعد إحداث أي مهمة خاصة لمكافحة الفساد ولم تأت إصلاحات في أي شأن. ويبقى فتح ملف كابل-بانك، هو الشيء الوحيد تعتبره الحكومة خطوة لمكافحة الفساد، وقال وزير المالية الأفغاني في مؤتمر "سام"، إن 228 مليون دولار من ديون كابل بانك، تم استرجاعها.

ووضعت الحكومة حظر السفر على المتهمين بالفساد الإداري، مثل مسؤولي بلدية كابول السابقين، و22 مسؤولا رفيعا في وزارة إحداث المدن، و150 من أصحاب ديون كابل بانك، ومسؤولين آخرين.

وتمت أيضا مناقشة ملف المتهمين بالفساد من وزارة إحداث المدن، وسُلمت أوراقهم إلى المحكمة العليا، ومن دون ما سبق، لم تجري أي مكافحة للفساد، ولم يُتخذ أي موقف صارم، ولا زال مستوى الفساد في الصعود.

[6] Realizing Self-Reliance: Commitments to Reforms and Renewed Partnership (Draft Paper of Ashraf Ghani to be presented in London Conference)

اللجوء والفرار من البلد

كثير من الأفغان يعيشون في باكستان وإيران. حدثت في البلدين أحداث أجبرت عشرات الآلاف من اللاجئين الأفغان على العودة إلى أفغانستان منذ مطلع عام 2015م. بناءً على أرقام منظمة اللاجئين الدولية، رجع إلى أفغانستان منذ بداية عام 2015م، وحتى 30 من شهر يونيو، ما يقارب 137803 لاجئا غير مسجلا عبر طريق "اسلام قلعة"، و"ملاك"، كما ورجع 89561 لاجئا غير مسجلا عبر طريق طورخم، ورجع 9949 لاجئا عبر طريق "سبين بولدك".

وإثر محاولات وزيارات للرئيس الأفغاني أشرف غني حُلت مشكلة اللاجئين غير المسجلين. وتعهد المسؤون في إيران وباكستان بتسجيل اللاجئين غير المسجلين، وتم تمديد مهلة بقاء اللاجئين الرسميين إلى عامين آخرين.

وفي العام الماضي كان أهم نشاط الحكومة في حقل اللاجئين، لكن خطة وزارة اللاجئين ليست واضحة بعد. كان على الحكومة أن تضع خطة واضحة بشأن اللاجئين، فإن هذه الأزمة لا تُحل بتمديد مهلة بقائهم خارج البلد، وعلى الحكومة أن تضع جدولا زمنيا واضحا لاستطاعتها لاستقبال اللاجئين.

وقد زاد منذ ثلاث سنوات اللجوء غير القانوني للأفغان إلى أوروبّا. وبناءً على إحصاء قدّم 26215 أفغانيا طلب اللجوء إلى أوروبّا في عام 2013م، وصل العدد عام 2014م، 41370 شخصا[7]، وأما في 8 أشهر من العام الجاري وبناءً على أرقام منظمة اللاجئين الدولية سافر 80 ألف أفغان إلى أوروبا. وأظهرت تقارير وزارة المهاجرين الأفغانية، وصحيفة "ويلت أم زونتاك"، الآلمانية في الأسبوع الماضي تصاعدا في الأرقام. وبناء على أرقام الوزارة يغادر شهريا 60 ألف أفغان البلد[8]، وسجلت الصحيفة العدد شهريا مئة ألف[9].

[7] See online:< http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Countries_of_origin_of_(nonEU)_asylum_seekers_in_the_EU-28_Member_States,_2013_and_2014_YB15_III.png>

[8] صحيفة ويسا، يوم الإثنين 6 من شهر ميزان.

[9] دويش ويله (بشتو)، شهريا يغادر أربعون ألف من الأفغان البلد، على أساس مقال في 29 من سبتمبر 2015، وهو في الرابط التالي: http://www.dw.com/ps/%D9%87%D8%B1%D9%87-%D9%85%DB%8C%D8%A7%D8%B4%D8%AA-%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%DA%85%D8%AE%D9%87-%D8%B3%D9%84-%D8%B2%D8%B1%D9%87-%DA%A9%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%DA%81%D9%8A/a-18744037

وترجع عوامل مغادرة الأفغان بلدهم في العام الأول لحكومة الوحدة الوطنية إلى الآتي:

- تدهور الأمن والحرب،
- البطالة،
- شروط قبول سهلة في بعض الدول الأوروبّية[10].

وستؤثر مغادرة الجيل الشاب من البلد في السنوات القادمة سلبا على البلد.

السياسة الخارجية

في العام الماضي تم أخذ قرارات مهمة في مجال السياسة الخارجية، وبعد تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية"، تغيّرت السياسة الخارجية تماما عن تلك التي كانت في الفترة الثانية من حكم حامد كرزاي.

وكانت قرارات "حكومة الوحدة الوطنية"، في عامها الأول بشأن السياسة الخارجية كالتالي:

- فور تشكيل الحكومة وخلال 24 ساعة، تم توقيع اتفاقيات أمنية مع أمريكا والناتو،
- تم تعزيز وتوسيع العلاقة مع باكستان، وكانت علاقات كابول أقرب إلى إسلام آباد، مقارنة بأي وقت آخر طيلة 14 سنة الماضية،
- كانت أول زيارة لأشرف غني إلى الصين، وركزت في سياسته الخارجية على الصين،
- تم إشراك الصين وباكستان في عملية السلام،
- حاولت الحكومة الأفغانية أولا بأن تقرب نفسها من السعودية. سافر أشرف غني إلى السعودية للعمرة، والتقى بالمسؤولين السعوديين، ثم أعلن دعمه للموقف السعودي في الأزمة اليمنية،
- وأما العلاقات مع الهند أصبحت باردة، إلى أن الهند رفضت كثيرا من مطالب أفغانستان التي كانت تخص اتفاقية استراتيجية للتعاون.

[10] العدد 130 من تحليل الأسبوع، لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

خطأ السياسة الخارجية

كانت حسابات الحكومة الائتلافية في سياستها الخارجية في عامها الأول خاطئة. ووقّعت مع الناتو وأمريكا اتفاقية أمنية بهدف إحلال السلا م في البلد، ولكن لم يحل الأمن في البلد، بل اتسعت الحرب يوما بعد يوم، ووصلت شمالي أفغانستان، وسقطت المديريات واحدة تلو الأخرى إلى أن وصل الأمر إلى سقوط ولاية كندز كاملة.

ومنحت الحكومة تنازلات كثيرة للجانب الباكستاني، وقلّصت من علاقاتها مع الهند استرضاء لباكستان. وفعلت كابول كل ذلك من أجل أن تحمل باكستان على أن تحضر حركة طالبان الأفغانية على الجلوس خلف طاولة الحوار، وأن يحل السلام في البلد، وأن تنتهي الحرب، لكن هذه الحسابات أيضا خرجت خاطئة، فلم يأت سلام، ولم يحل أي أمن، وازداد تدهور الأمن.

وكانت حسابات الحكومة الأفغانية في دعمها للموقف السعودي في الأزمة اليمنية خاطئة أيضا، لأن ذلك كان من أجل إشراك السعودية في عملية السلام، ومنح السعودية تأشيرات عمل لمئة ألف عمال أفغان، لكن السعودية لم تساعد أفغانستان منذ ستة شهور أي مساعدة واضحة.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (+93) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خُلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.